

تبون يرفض الاتهامات الدولية باستهداف حرية التعبير في الجزائر

معتبراً أنه لم يتم المساس بها، قائلاً "لقد سبق لي التطرق إلى موضوع حرية التعبير في الجزائر وقلت هل هناك دولة في العالم بحجم الجزائر لديها 180 جريدة يومية وما يقارب 8500 صحفي، فضلا عن تدعيم ورق الطباعة من طرف الدولة واستفادة هذه الجرائد من الإشراف، لتجد في النهاية كتابات كلها سب وشتم ومساس بالأمن العمومي". وأضاف أنه بالرغم من ذلك، "لم يتم المساس بهم (بالصحافيين) أو معاقبتهم تجارياً". من جهته، رد الأمين العام لـ"مراسلون بلا حدود"، كريستوف دولوار، في تصريح أن "هذه الاتهامات كاذبة".

محاكمة درارني تجاوزت حدود الجزائر، وتحول إلى رمز للنضال من أجل حرية الصحافة في الجزائر



وقال "نحن نعمل في الجزائر كما في أي دولة أخرى على أساس مبادئ نذافع عنها في كل مكان بما فيها في فرنسا" حيث مقر المنظمة. والثلاثاء أصدرت محكمة الاستئناف لمجلس قضاء الجزائر حكماً قاسياً بالسجن لمدة عامين مع النفاذ في حق الصحافي خالد درارني، المعتقل منذ 29 مارس، بتهمة "المساس بالوحدة الوطنية والتخريب على التجمهر غير المسلح".

وهو متهم أيضاً بانتقاد السلطة السياسية عبر صفحته على فيسبوك ونشر بيان لتحالف أحزاب من المعارضة يدعو إلى الإضراب العام. ويتعرض العديد من الصحافيين والمدونين للاعتقال بشكل متزايد، بسبب عملهم الصحافي أو بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي.



الجزائر - اعتبر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون أن حملة منظمة "مراسلون بلا حدود" للتضامن مع مراسلها في الجزائر الصحافي المسجون خالد درارني، محاولة لـ"ضرب استقرار الجزائر".

وجاء كلام تبون خلال لقاء صحفي مساء الأحد مع صحيفتي "الخبر" و"لوسوار الدجيري" الجزائريتين، في سياق الإجابة على سؤال عن سجن درارني مدير موقع "قضية تريبون" الإخباري ومراسل منظمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكومية وقناة "تي في 5 العالمية".

وتجاوزت فصول محاكمة درارني حدود الجزائر بسبب حملة التضامن الدولي من قبل صحافيين ومنظمات معنية بحرية الإعلام، فتحول درارني إلى رمز لنضال حرية الصحافة في الجزائر، ولاسيما أنه أحد أبرز وجوه الحراك الشعبي، وتريد السلطات الجزائرية إبقاء قضية في الإطار المحلي.

وقال تبون في هذا الخصوص إنه لا يمكن الحديث عن عدم وجود حرية تعبير في الجزائر "بسبب شخص قضيته لا تتعلق بمجال الصحافة ولا توجد أي وثيقة رسمية تربط هذا الشخص بالقناة التي ادعى أنه يعمل فيها".

ويكرر تصريح تبون ما ذكره المتحدث باسم الحكومة وزير الاتصال عمار بلحيمر، عندما قال إن "درارني لا يملك أي بطاقة صحافي ولم يسبق له أن قدم طلبا للحصول على ترخيص للعمل كمراسل لأي قناة أجنبية".

وتحدث الرئيس الجزائري عن واقع حرية التعبير في الجزائر المستهدفة، في ظل عصر منصات التواصل الاجتماعي، وتعدد المنابر الخارجية التي لديها أجندة مناوئة، والتي تبث من تركيا وقطر، وتستغل غياب الصوت المختلف بالداخل لبث سمومها في عقول المشاهدين".

وأضاف صفوت العالم لـ"العرب" أن النقد الإعلامي لا يمكن أن يصنع ثورة، أو يحرر على احتجاج، ومطلوب من الجهات الرسمية إبراز هذه الحقيقة، لأن إعادة الوجوه القديمة دون السماح لها بمساحة من الاختلاف لن تكون لها جدوى، فالشاعر سيتعامل معها باعتبارها تابعة للحكومة، وهذا خطأ فادح، والذي عُرفت عنه الجراة عندما يتحول إلى مؤيد مطلق سوف تصل علاقته بالناس حد الكراهية.

يصعب فصل الرؤية التثاؤمية حول مقدمات عودة القدامى إلى الشاشة عن الصراع المحتدم بين الجهات المسؤولة عن إدارة المنظومة الإعلامية، فلا أحد يعرف حتى اللحظة من يدير المشهد، ومن له الكلمة العليا في المحتوى، هل وزارة الإعلام، أم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، أم الشركة المالكة للمؤسسات؟

وبسبب هذا التخطت صارت هناك ضابطة يصعب معها التنبؤ بتغيير الواقع إلى الأفضل مهما كانت طبيعة الوجوه الإعلامية. لدى البعض من المتفائلين وجهة نظر مغايرة، مبرها أن هناك إشارات غير مباشرة عن اقتناع جهات رسمية بجمعية وجود أصوات مختلفة في الإعلام، لتخفيف الغضب الصامت، وعدم استغلاله في استقطاب هؤلاء واستمالتهم بخطاب لامس مشاكلهم. يبدو أن هذه الجهات رأت صعوبة قيام الوجوه الحالية بهذه المهمة الدقيقة، لقلّة خبرتها وعدم حنكها السياسية، وافتقارها إلى القدرة على التوازن بين الدعم والنقد، بالتالي فقرار الاستعانة بالقادمي يرتبط بوجود نية لتوسيع هامش الحرية، شريطة أن يكون ذلك بخطوات مسؤولة لا تؤثر على الاستقرار. أو عرقلة الحكومة عن مجابهة التحديات. وإذا كانت هذه معارضة منضبطة ومحكومة بإطار محدد، فحتماً سوف تفيد المشهد الإعلامي عندما يكون مقدمو الرسالة لديهم من الخبرة ما يكفي لتأدية الغرض المطلوب بشكل يضمن إرضاء الحكومة والمشاهد معا.

ربما تكون هذه الطريقة مقدمة لاقتناع القائمين على إدارة المشهد بالتوسع فيها مستقبلاً، بعد أن تثبت التجربة أن الصوت المختلف لا يززع الاستقرار، بل يبعث غضب الباحثين عن توصيل بالتطرق إلى مشكلات الناس، فليس كل صوت معارض خائن، وليس كل معارضة

الإعلام المصري يستعيد نجومه لكسب ثقة الجمهور

مشكلة القنوات ليست في هوية مقدم الرسالة بل في المضمون نفسه



المصالحة بين الإعلام المصري والجمهور تتطلب تغيير المحتوى قبل الأشخاص

تتبعس تقلبات الخطط الإعلامية في القنوات الفضائية المصرية، حجم التخطيط لدى القائمين على المشهد الإعلامي، وبدأت أطراف في المنظومة عاجزة عن الإجابة على سؤال: من أين تبدأ خطة تطوير الإعلام؟ هل بالاستعانة بمذيعين جدد، أم باستدعاء وجوه من الماضي، أم بتغيير المحتوى ليتوافق مع متطلبات الجمهور؟

للرئيس عبدالفتاح السيسي في مناسبات وفعاليات سابقة تحدث خلالها عن التحديات والإنجازات وإجراءات الحكومة في مختلف المجالات، لتعويض إغراق الإعلام في توصيل هذه الرسائل إلى الناس.

لكن هناك معضلة كبيرة ترتبط بالمحتوى، فالمشكلة ليست في هوية مقدم الرسالة، بل في المضمون نفسه، هل ستكون ثمة نبرة معارضة نسبية لنقل نبض الناس إلى دوائر صناعة القرار أم لا؟ إلى أي درجة يُسمح بتوجيهات وقرارات الحكومة ومؤسساتها، كي يتيقن المشاهد أن الإعلام يعبر عنه؟ قال صفوت العالم استاذ الإعلام السياسي بجامعة القاهرة، إن معيار الحكم على الوجوه العائدة من الماضي، يرتبط بمدى تحررها من التوجهات المزمرة بعدم الخروج عن النص، والتركيز على إقناع الناس بالإنجازات، وإقناعهم بالتحديات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فقد ضاق الجمهور ذرعا بالقنوات التي لا تتحدث إلا عن إنجازات الحكومة فقط.

أبيرة فكري
كاتبة مصرية

باشرة القائمون على إدارة المشهد التطوير بخطة إعلامية جديدة تعتمد بشكل أساسي على إعادة الوجوه التي كانت مغيبة لفترة، بعد أن فشلت سياسة الاعتماد الكلي على أسماء شاب بلا قاعدة جماهيرية، فانتجت فجوة شاسعة بين الحكومة والناس، لأن الوسيط الإعلامي يفترض للإمكانيات المهنية والشخصية لتوصيل الرسالة على النحو المطلوب. وتقررت عودة الإعلامية لميس الحديدي بعد غياب عامين عن الشاشة المصرية، وتقديم برنامج "كلمة أخيرة" على فضائية "أون"، وعاد قبل أيام الإعلامي إبراهيم عيسى إلى الظهور على ذات القناة ببرنامج "أصل الجماعة"، ويركز على التاريخ السياسي للإخوان، وكيف تاجروا باسم الدين.

ويذا الإعلامي معتز الدمرداش، قبل أيام، المشاركة في تقديم برنامجه "90 دقيقة" على فضائية المحور، مع المذيع أسامة كمال، وهما أيضا من الوجوه التي اختفت لفترة طويلة، وسوف يعود قريباً عمرو الليثي لتقديم برنامج "واحد من الناس" على فضائية "أون".

ولا تزال الترتيبات قائمة لبرنامج "حديث القاهرة"، الذي سيتم تقديمه على فضائية "القاهرة والناس"، ويجمع بين مجدي الجلال وخيري رمضان وسالي عبدالسلام.

ارتبط رحيل الوجوه العائدة من الماضي بإصرار غالبيتهم في حينه على التغريد خارج السرب، ومنح أنفسهم مساحة استقلال أكبر عن الخط التحريري الذي كانت تحده الحكومة للإعلام، وجرى إبعادهم عن الشاشة مؤقتاً.

اتجه البعض منهم لمنابر خارجية، مثل لميس الحديدي "العربية الحدث" وإبراهيم عيسى "الحرية"، وآخرون لجأوا إلى منصات التواصل الاجتماعي لتقديم برامج من إنتاجهم الخاص، على رأسهم الإعلامية أسامة كمال.

أزمة القائمين على إدارة المشهد أنهم ما زالوا يتمسكون باقتناعهم بالتطوير على الوجوه. فتراهم مرة يزيحون القدامى عن الشاشة ويستبدلونهم بالشباب، وبعد فترة يتجهون إلى تدوير المذيعين بين القنوات، وإذا لم يتحقق الغرض يتحركون في اتجاه عودة المستعدين أصحاب الجماهيرية والخبرات، ومن لهم رصيد نسبي عند الجمهور، أملا في انتشال الإعلام بعد تراجع مصداقيته التي أصبحت في شك. وتوسعت القنوات في إذاعة مقاطع فيديو مسجلة

تحقيق تركي ضد صحيفة يونانية أغضبت أردوغان بعبارته مسيئة

عديمي الأخلاق الساعين لتخريب العلاقات بين البلدين، والمدانين أساساً من قبل الضمير الإنساني". وخاطب نظيره اليوناني "اعتقد أنكم ستتعاملون بحساسية مع الحدث الخطير غير المقبول أبداً وستتخذون الخطوات اللازمة سريعاً".

تذكر هذه الحادثة بما حدث سابقاً مع مقدم برامج تلفزيوني ألماني القى قصيدة مسيئة بحق أردوغان، فأصر على مقاضاته واقترب الموضوع من إثارة أزمة دبلوماسية بين البلدين، لأن الحكومة الألمانية رفضت التدخل في الموضوع وساندت حرية التعبير التي يضمنها الدستور الألماني.

وفي حادثة أخرى اتهمت الحكومة التركية مجلة "تشرين" الألمانية بالإساءة للرئيس التركي من خلال وضعها صورة له على غلافها الخارجي، يظهر العلم التركي معكوساً جاعلة الهلال عامودياً وكأنه قرنا الشيطان، ووضعت أمامه صورة لأردوغان، هادفة في ذلك إلى إخراج أردوغان بهيئة الشيطان، مستخدمة عنوان "المبتدئ".

وهاجم وزير الدفاع التركي خلوصي أكار الصحيفة اليونانية، وقال إن "تلك العبارة المخزية ستظل لطخة عار في تاريخ الصحافة اليونانية".

وقال إن تركيا تنتظر من السلطات اليونانية اتخاذ الإجراءات القضائية الإدارية فوراً "بحق هؤلاء الأشخاص

أنقرة - فتحت النيابة العامة في أنقرة تحقيقاً ضد مسؤولين عن صحيفة يونانية، على خلفية نشرها عنواناً مسيئاً للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أثار غضباً واسعاً في تركيا.

وقررت النيابة فتح تحقيق بتهمة "الإساءة إلى الرئيس" ضد المسؤولين عن صحيفة "ديمقراطيا" اليونانية، بموجب المراسل 12 و13 و299 في قانون العقوبات التركي.

وكانت الصحيفة كتبت في عنوان رئيسي بها قبل أيام "تبا" إلى جانب صورة للرئيس التركي. ويبدو أن الغضب التركي لم يقتصر فقط على الجهات الرسمية والرئيس أردوغان الذي يبدي امتعاضاً شديداً من هذا النوع من الإساءات التي توجه له، بل طال المجتمع اليوناني، فحسب ما نقلت وكالة الأناضول التركية فإن وثائق لدى النيابة جاء فيها "بالنظر إلى صمت أفراد الشعب اليوناني، فإنه من المفهوم أن هذا الإنهيار الأخلاقي لا يقتصر على شرائح هامشية".

وكالة الأناضول: بالنظر إلى صمت الشعب اليوناني، فإنه من المفهوم أن هذا الانهيار الأخلاقي لا يقتصر على شرائح هامشية

واستدعت وزارة الخارجية التركية الجمعة السفير اليوناني لدى أنقرة، وأعربت له عن استيائها جراء ما نشرته الصحيفة. وكتب فخر الدين التون، مدير الاتصالات في الرئاسة التركية، في رسالة وجهها إلى المتحدث باسم الحكومة اليونانية ستيلوس بيتساس ونشرت السبت "بالنيابة عن الحكومة التركية، أدين بأشد العبارات نشر الشتم الموجهة إلى رئيسنا... على الصفحة الأولى في إحدى الصحف اليمينية المتطرفة"، وحث اليونان على محاسبة المسؤولين عن العمل الذي وصفه بأنه "وقح".

وقال إن "إهانة زعيم أجنبي ما هي إلا علامة على العجز والافتقار إلى العقلانية، ولا تدخل في نطاق حرية الصحافة أو حرية التعبير".

وقالت وزارة الخارجية اليونانية إن حرية التعبير والصحافة تتمتعان بالحماية الكاملة في الدولة العضو بالاتحاد الأوروبي، لكنها أضافت أن "استخدام لغة مسيئة يتعارض مع الثقافة السياسية لبلدنا ولا يسعنا سوى إدانته".

وباتي هذا وسط تصاعد التوترات بين الجارتين العضوين في حلف شمال الأطلسي (ناتو)، في ظل إصرار تركيا عن التنقيب عن احتياطات الغاز الطبيعي بمنطقة في شرق البحر المتوسط تقول اليونان إنها تابعة لجزر القاري.



استياء تركي متصاعد بسبب الصورة